

السادة / البورصة المصرية – ادارة الانصاح

الموضوع / تقرير مراقب الحسابات عن تقرير الحوكمة للشركة المصرية
العربية ثمار لتداول الاوراق المالية والوساطة في السندات EAC

تحية طيبة وبعد ،،،

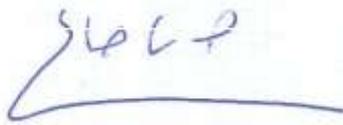
مرسل لسيادتكم / تقرير مراقب الحسابات عن تقرير الحوكمة للشركة
المصرية العربية ثمار لتداول الاوراق المالية والوساطة في السندات
. EAC

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،

التاريخ : 2023/03/01

مسئول علاقات المستثمرين

حمدي محمد صالح بخيت



تقرير تأكد مستقل

عن مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة

إلى السادة / مساهمي شركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الأوراق المالية والوساطة فى السندات (EAC)
المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الأوراق المالية والوساطة فى السندات (EAC) عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .

مسئولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفقا للدليل الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ وقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ وقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة ، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلي تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا فى اختبار المعلومات الواردة فى تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المعد بمعرفة إدارة الشركة وابداء استنتاج فى ضوء الاختبارات التي تم أدائها ، وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم "٣٠٠٠" مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية الاختبار للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة ، ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية علي الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة والاطلاع علي المستندات عندما يكون ذلك مناسباً، ونحن نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا .

وقد أعد هذا التقرير لعرضه على الجمعية العامة بناءً على تكليف إدارة الشركة طبقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية (مادة رقم ٤٠)، وليس لأي غرض آخر، وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله .

الاستنتاج

لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأنه لم يتم التعبير بعدالة ووضوح بتقرير مدي الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المشار إليه- في جميع جوانبه الهامة - عن مدي التزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استنادا إلي الدليل الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ وقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ وقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة.

تحريرا في: أول مارس ٢٠٢٣

